وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي إيليزي

معهد الحقوق

شهادة مشاركة

يتشرف كل من مدير معهد الحقوق ورئيس الملتقى الوطني (الحضوري/ الافتراضي) حول: التجارة الالكترونية ودورها في تحفيز المؤسسات الناشئة -الواقع والأفاق-،

أنّ يَمْنَحَا هَذِه الشَهَادَة إِلىَ الباحث(ة):

د. رضا بريبش جامعة غليزان - الجزائر

وذَلكَ لمُشَارَكَتِه في إنجَاحِ المُلتَقَى الوطني المنعقد يوم 30 مارس 2024، بمداخلة حول:

دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية

مدير المخبر رئيس الملتقى مدير المعهد

مدير معهد الحقوق

د. العمري خالد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي إيليزي
معهد الحقوق

مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة
وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي

حاضنة الأعمال
مركز تطوير المقاولاتية

الملتقى الوطني الإفتراضي حول

التجارة الالكترونية ودورها في تحفيز المؤسسات الناشئة
الواقع والافاق

UP START
المؤسسات الناشئة

رئيس الملتقى
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي إيليزي

يوم 30 مارس 2024

الملتقى الوطني الافتراضي حول
التجارة الالكترونية ودورها في تحفيز المؤسسات الناشئة
الواقع والآفاق

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى	أ.د. بوبكر موسى
المنسق العام للملتقى	د. بن قردي أمين
رئيس الملتقى	د. العمري خالد
رئيس اللجنة العلمية للملتقى	د. مرين يوسف
نائب رئيس اللجنة العلمية	د. فلاك مراد
رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى	د. زيوش عبد الرؤوف
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. مصطفى زغيشي

برنامج الملتقى 30 مارس 2024

الجلسة الافتتاحية

22:30 – 22:00

كلمة السيد رئيس الملتقى الدكتور: العمري خالد
كلمة الرئيس الشرفي للملتقى الأستاذ الدكتور: موسى بوبكر مدير المركز الجامعي
الافتتاح الرسمي للملتقى
كلمة الضيف الشرفي للملتقى الدكتور: عمر هارون المنسق الوطني للوسط للجنة التنسيقية الوطنية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية

الجلسة العلمية الأولى

- **الرئيس: أد. بن حامد عبد الغني**
- **المقرر: د. رشاشي نسيم**

الرقم	أسماء المتدخلين	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة	مدة المداخلة
01	بولوح نصيرة	جامعة سطيف 2	العقد التجاري الإلكتروني كآلية من آليات ممارسة التجارة الإلكترونية	07 د
02	محمد عجيلة سويلم سعيد	جامعة غرداية	مرتكزات ومنطلقات التجارة الالكترونية والمؤسسات الناشئة - المفاهيم والخصائص	07 د
03	بوبعاية كمال سلامي سمية	جامعة المسيلة	تسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية -التحكيم الإلكتروني نموذجا-	07 د
04	نادية القريشي حميد بوزيدة	جامعة بومرداس	التوجه نحو رقمنة النظام الجبائي الجزائري وإشكالية فرض الضرائب على التجارة الاليكترونية	07 د
05	حمزة العوادي عادل بن عيسى	جامعة أم البواقي	نماذج لمؤسسات ناشئة ناجحة في الجزائر: يسير، جوميا وكايمو	07 د
06	محمد لمين بن قايد علي	جامعة بومرداس	منصات التجارة الإلكترونية ودورها في استدامة المؤسسة الناشئة	07 د
07	عطار نور الدين قوادري نورهان أملال زهيرة	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي تيبازة	Comportement du E-consommateur et Développement des Startup : état des lieux et perspectives	07 د
08	عتيق علي خلف الله عادل	جامعة سوق أهراس جامعة عنابة	الاليات القانونية لحماية المؤسسات الناشئة من مخاطر التجارة الالكترونية	07 د
09	ستي سيد أحمد بلغيث دلال بوقنون رشيدة	المركز الجامعي إيليزي	مدى مساهمة التجارة الالكترونية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مسؤولي نظم المعلومات المحاسبية	07 د
10	أحمد مصطفاوي حمزة مزيان	جامعة الشلف	التجارة الالكترونية ودورها في تطوير المؤسسات الناشئة - دراسة حالة شركة جوميا	07 د
11	وليد تركي	جامعة عنابة	تسوية منازعات عقود التجارة الالكترونية	07 د
المناقشات + التوصيات 10 دقائق				

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس الملتقى
المركز الجامعي إيليزي

الجلسة العلمية الثانية

- **الرئيس: د. خثير شين**
- **المقرر: د. بن قردي أمين**

الرقم	أسماء المتدخلين	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة	مدة المداخلة
01	براهيمي شراف فاتح مجاهدي	جامعة الشلف	المؤسسات الناشئة بين التحديات والفرص في عصر التجارة الإلكترونية	07 د
02	شريف مراد عماري بلال	جامعة المسيلة	الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية والمؤسسات الناشئة والعلاقة بينهما	07 د
03	غربي صباح	جامعة عين تيموشنت	التجارة الالكترونية : تطورات وتحديات وفرص المؤسسات الناشئة	07 د
04	مهيدة حنان بوري صراح	جامعة وهران 1 المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	L'intégration des plateformes de médias sociaux dans les stratégies de marketing et de vente en ligne	07 د
05	عثماني علي زطل حليمة سعدية	المركز الجامعي آفلو	تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة من خلال تبنى تطبيقات التجارة الإلكترونية في الجزائر	07 د
06	مصباح عز الدين أوبكه عمر	المركز الجامعي إليزي جامعة الجزائر2	طرق فض منازعات التجارة الالكترونية	07 د
07	بهاز جيلالي جمال الدين بكيري	جامعة غرداية المركز الجامعي آفلو	دور التسويق الالكتروني في تطوير المؤسسات الناشئة	07 د
08	خالد بعاشي أمال كزيز	المركز الجامعي إيليزي	تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر (مدخل مفاهيمي مع بعض الأمثلة عن المؤسسات الناشئة في هذا المجال)	07 د
09	محمد العروسي منصوري	جامعة الوادي	إلتزامات المؤسسات الناشئة ومسؤوليتها بإعتبارها موردا إلكترونيا في ظل القانون 18-05	07 د
10	مديحة بن زكري بن علو	جامعة عين تيموشنت	التحكيم الالكتروني كأسلوب مستحدث لتسوية المنازعات ذات الطابع الالكتروني	07 د
11	عبد الناصر بن حمدي خلايفي السبتي	جامعة المنار جامعة المنار	تطبيقات الذكاء الاصطناعي وانعكاساتها على التسويق الالكتروني	07 د
المناقشات + التوصيات 10 دقائق				

الجلسة العلمية الثالثة

- **الرئيس: د.مرين يوسف**
- **المقرر: د. حميداتو نصر**

الرقم	أسماء المتدخلين	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة	مدة المداخلة
01	عيسى آسيا زكرياء لخضاري محمد	جامعة تيسمسيلت	مدخل مفاهيمي للتجارة الإلكترونية	07 د
02	عماد الدين بركات	جامعة الطارف	تنازع القوانين في تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية	07 د
03	درار عياش قميري حجيلة	جامعة بومرداس	الدفع الالكتروني لخدمات التأمين المطبق من طرف بريد الجزائر	07 د
04	حميدة عماد حاج محمد صالح	المركز الجامعي إيليزي	توجه المؤسسات الناشئة نحو ميدان التجارة الإلكترونية: تحديات قانونية وأمنية	07 د
05	دهانة بشير	جامعة الوادي	شروط ممارسة التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري	07 د
06	نور الدين فضيلي مراد حمداوي	جامعة البويرة جامعة غليزان	اسهامات التسويق الإلكتروني في مواجهة التحديات التسويقية التي تواجه المؤسسات الناشئة	07 د
07	يوسف مرين العمري خالد	المركز الجامعي إيليزي	تطبيقات الذكاء الإصطناعي على التجارة الإلكترونية وإنعكاساته على المؤسسات الناشئة	07 د
08	هاشيم مريم نبيلة	المركز الجامعي مغنية	دور التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني في استدامة الؤسسات الناشئة	07 د
09	محدة جلول	جامعة الوادي	التحكيم الالكتروني كآلية بديلة لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية	07 د
10	علي مسعودي دومر حبيب	المركز الجامعي إيليزي	التسويق الإلكتروني كآلية لدعم إستدامة المؤسسات الناشئة في الجزائر	07 د
المناقشات + التوصيات 10 دقائق				

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس الملتقى
المركز الجامعي إيليزي

الجلسة العلمية الرابعة

- **الرئيس: د. زغيشي مصطفى**
- **المقرر: د. حلباوي إبراهيم**

الرقم	أسماء المتدخلين	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة	مدة المداخلة
01	بوترعة عبد القادر	المركز الجامعي النعامة	العقد الالكتروني كآلية للتجارة الالكترونية	07 د
02	آمنة مخانشة	جامعة سطيف	التأصيل القانوني للتجارة الإلكترونية والمؤسسات الناشئة في ظل واقع تكنولوجيات المعلومات الحديثة	07 د
03	قيرة سعاد	جامعة برج بوعريرج	دور التحكيم الإلكتروني في حل النزاعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية	07 د
04	شايفة بديعة	جامعة الأغواط	دور بطاقة الائتمان الذكية في تعزيز التجارة الالكترونية	07 د
05	شروف مراد	المركز الجامعي إيليزي	موقف المشرع الجزائري من إجراءات التحقيق في الجرائم الإلكترونية	07 د
06	دحنان آمال خروبي هني	جامعة الشلف	الضرائب على المعاملات الالكترونية في الجزائر	07 د
07	زغيشي مصطفى زيوش عبد الرؤوف	المركز الجامعي إيليزي	المؤسسات الناشئة في ظل البيئة الرقمية: فرص وتحديات	07 د
08	منير بلايلي	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	مساهمة المؤسسات المبتكرة في ترقية التجارة الإلكترونية	07 د
09	فلاك مراد	المركز الجامعي إيليزي	دور التجارة الإلكترونية في تحفيز وتطوير المؤسسات الناشئة	07 د
10	فاطمة الزهراء مسعودي	جامعة تلمسان	إستراتيجية التسويق الرقمي للشركات الناشئة	07 د
المناقشات + التوصيات 10 دقائق				

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس الملتقى
المركز الجامعي إيليزي

الجلسة العلمية الخامسة

- **الرئيس: د. صادقي عباس**
- **المقرر: د. مفيصل يوسف**

الرقم	أسماء المتدخلين	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة	مدة المداخلة
01	ليلى حشمان	جامعة مستغانم	علاقة المؤسسات الناشئة بالتجارة الالكترونية	07 د
02	ظاهر قسمية	المركز الجامعي إيليزي	كيفية إبرام العقد الإلكتروني وماهي آثاره ؟	07 د
03	مخلوف هشام	المركز الجامعي بريكة	فض منازعات التجارة الالكترونية -التحكيم والوساطة الالكترونيتين نموذجا-	07 د
04	ياسين غجاتي قدور بن نافلة	جامعة الشلف	فعالية تطبيق سياسة الدفع الإلكتروني في مجال تسويق الخدمات	07 د
05	بلواعر ليلى	جامعة الجزائر 1	قراءة في قانون التجارة الإلكترونية رقم 18-05 ومدى فعاليته في ظل إنتشار المؤسسات الناشئة	07 د
06	عيساني طه عبد الله فوزية	جامعة ورقلة جامعة الجزائر 1	دور التوقيع الالكتروني في حماية التجارة الالكترونية	07 د
07	فاروق عريشة عبد اللطيف عمر بوضياف	المركز الجامعي إيليزي	المؤسسات الناشئة الرقمية خيار حتمي في الجزائر	07 د
08	فريجات إسماعيل	جامعة الوادي	حماية المستهلك الإلكتروني في قانون التجارة الإلكترونية الجزائري	07 د
09	يوسف مفيصل	المركز الجامعي إيليزي	الوسائل الفعالة لفض منازعات التجارة الإلكترونية	07 د
10	يوسفي عبد الهادي	جامعة غليزان	دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية	07 د
المناقشات + التوصيات 10 دقائق				

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس الملتقى
المركز الجامعي إيليزي

الجلسة العلمية السادسة

- **الرئيس: د. محمد الامين الشريف**
- **المقرر: د. مسعودي علي**

الرقم	أسماء المتدخلين	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة	مدة المداخلة
01	جازية حسيني خثير شين	جامعة الشلف المركز الجامعي إيليزي	دور المؤسسات الناشئة في تعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر -مؤسسة SOFIZPAY نموذجا -	07 د
02	رضا بربيش	جامعة غليزان	دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية	07 د
03	بثينة حبيباتني	جامعة بومرداس	الالتزام بالإعلام الالكتروني قبل التعاقد كوسيلة لحماية المستهلك في عقود التجارة الالكترونية	07 د
04	بن عزة هشام بن عامر عبد الحق	المركز الجامعي النعامة جامعة تلمسان	منصة أمازون الرقمية للتجارة الإلكترونية والابتكار كنموذج رائد للمؤسسات الناشئة ومدى الاستفادة منها في الجزائر " منصة ديار دزاير نموذجا"	07 د
05	عبابة علي حميداتو نصر	جامعة الجزائر03 المركز الجامعي إيليزي	نجاح التجارة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة - دراسة تجربة فيتنام -	07 د
06	شينون سالم يحياوي فاطمة	جامعة المدية	واقع المؤسسات الناشئة في مجال التجارة الالكترونية: عرض نماذج دولية وعربية ناجحة	07 د
07	زبير سعداني مولود مرخوفي	المركز الجامعي إيليزي	الدفع الإلكتروني وأثره على أنظمة الإخضاع الضريبي للتجارة الإلكترونية	07 د
08	زيان موسى مسعود زيان بروجة علي قيداون أبو بكر الصديق	جامعة تيسمسيلت	التجارة الإلكترونية مقدمة لإقتصاد رقمي عالمي جديد	07 د
09	وافي الحاجة	جامعة مستغانم	أهمية التسويق الالكتروني في تطوير المؤسسات الناشئة	07 د
10	جلطي منصور	جامعة مستغانم	إعتماد نظام الدفع الالكتروني في المنظومة المصرفية كآلية لتفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر.	07 د
11	ذكرى أمل بوزيد صحراوي محمد تاج الدين	المركز الجامعي إيليزي جامعة بسكرة	عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة -	07 د
المناقشات + التوصيات 10 دقائق				

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
رئيس الملتقى
المركز الجامعي إيليزي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ايليزي

معهد الحقوق

ملتقى وطني حول

التجارة الالكترونية ودورها في تحفيز المؤسسات الناشئة

الو اقع والافاق

عنوان المداخلة

دوروسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية

الاسم واللقب: رضا بريبش **الدرجة العلمية:** استاذ محاضر "أ"

الوظيفة: استاذ دائم **مؤسسة الانتماء:** جامعة غليزان

البريد الالكتروني:rida.beribeche@univ-relizane.dz

الملخص:

للتطورات التكنولوجية المتسارعة مسار لا ينتهي حيث يجري الانتقال من اقتصاد الموجودات الى اقتصاد المعلومات والأرقام قصد النهوض بمستوى الخدمة وعصرنتها ورقمنتها. و لكن وسائل الدفع الالكتروني أصبحت تشكل اليوم تحديا كبيرا تتخلله العديد من المعوقات وتحول دون نجاحه أو تجسيده، وهذا يستدعي تكاثف الجهود من أجل إيجاد السبل لتفاديها وتهيئة البيئة التي يتواجد فيها وعدم تطبيقها دفعة واحدة لأنه يؤدي إلى ظهور خلل في إستراتجية التطبيق ،فلابد من توفير الظروف والمناخ الملائم سيما مسألة الأمن المعلوماتي والحماية التقنية والقانونية .

Abstract

Rapid technological advancements have an endless trajectory, with the transition from an asset-based economy to an information and data-driven economy aimed at improving, modernizing, and digitizing services. However, electronic payment methods now pose a significant challenge, fraught with numerous obstacles that hinder their success or implementation. This necessitates concerted efforts to find ways to overcome these challenges and prepare the environment in which they can be implemented. Implementing them all at once is counterproductive, as it can lead to flaws in the application strategy. Therefore, it is essential to provide the appropriate conditions and climate, particularly regarding information security, technical protection, and legal safeguards.

مقدمة

شهد العالم انتشارا واسعا لتكنولوجيا المعلومات أدى إلى ظهور أساليب وأدوات عمل وتقنيات جديدة أثرت على كل النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.فنتيجة التقدم العلمي والتطور التقني والانفجار المعلوماتي المتسارع تم إدخال تقنيات المعلومات واستخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين وتحديث الخدمات في ظل الانفتاح والدخول إلى الاقتصاد العالمي الجديد وبمثابة تمهيد للاقتصاد الرقمي[1].

أدت شبكة الاتصالات العالمية وخصوصا الانترنت إلى تغييرات جذرية وعميقة على كافة القطاعات، و إفراز تحولات اقتصادية في مختلف ميادين الحياة نتيجة العولمة وظهور مفاهيم جديدة تهدف إلى إدخال التقنية الحديثة، والتي تعد البيئة التي تنمو فيها المعاملات الاقتصادية الحديثة[2] .

ولمواجهة هذه التحديات لم يكن أمام البنوك والمؤسسات المالية سوى مسايرة هذا التطور، وترجمت هذه المساعي بميلاد نظام الدفع الالكتروني الذي شرع في استخدامه مطلع عقد الستينات من القرن العشرين[3]، لذلك كان ملحا البحث عن وسيلة سداد تتلاءم مع طبيعة التجارة الالكترونية. ولأجل هذا كان الدفع الالكتروني والمتمثل في نظام تحويل الأموال الكترونيا يتلاءم والبيئة غير المادية ،وذلك بتحديث وسائل الدفع تعمل على تسهيل المعاملات في ظل التجارة الالكترونية[4]. ولمواكبة هذه التطورات سعت الجزائر الى تحديث نظام الدفع الذي يعاني التأخر في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية[5].

فالتطورات التكنولوجية المتسارعة مسار لا ينتهي حيث يجري الانتقال من اقتصاد الموجودات الى اقتصاد المعلومات والأرقام قصد النهوض بمستوى الخدمة وعصرنتها ورقمنتها[6]. و لكن وسائل الدفع الالكتروني أصبحت تشكل اليوم تحديا كبيرا تتخلله العديد من المعوقات وتحول دون نجاحه أو تجسيده، وهذا يستدعي تكاثف الجهود من أجل إيجاد السبل لتفاديها وتهيئة البيئة التي يتواجد فيها وعدم تطبيقها دفعة واحدة لأنه يؤدي إلى ظهور خلل في إستراتجية التطبيق ،فلابد من توفير الظروف والمناخ الملائم سيما مسألة الأمن المعلوماتي والحماية التقنية والقانونية .

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: الى اي مدى تساعد وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية ؟

تم تقسيم الدرا[7]سة الى محورين، نتطرق في المحور الأول الى ماهية وسائل الدفع الالكترونية وأنواعها، أما المحور الثاني سنتطرق فيه الى مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الالكترونية.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي لوسائل الدفع الالكترونية

سيتم في هذا المحور ضبط المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية وكذا تحديد أنواعها .

أولا- مفهوم وسائل الدفع الالكترونية

قبل التطرق إلى تحديد ماهية وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ، فلابد من تحديد المفاهيم المتعلقة بوسيلة الدفع وبأنظمة الدفع.

1- تعريف وسائل الدفع الالكترونية، أهميتها و خصائصها:

قبل التطرق الى أهمية وسائل الدفع الالكتروني وخصائصها فلابد من تعريفها:

أ- تعريف وسائل الدفع الالكتروني

مسايرة لمتطلبات التجارة الالكترونية عرف القانون النموذجي للتحويلات الدولية للأموال الصادر عام 1992 عن لجنة الأمم المتحدة على أن التحويل المصرفي هو "مجموع العمليات التي تبدأ بأمر الدفع الصادر عن الامر بهدف وضع قيمة الحوالة تحت تصرف المستفيد" .ويشمل مجموع الخطوات التي تبدأ بأمر التحويل الصادر من المستفيد بهدف الدفع للمستفيد من الأمر ويتم ذلك شفويا أو الكترونيا أو كتابيا ،ويشمل ذلك أي أمر صادر من بنك الامر أو البنك الوسيط يهدف الى تنفيذ أمر الامر بالتحويل ويتم نقل القبول لبنك المستفيد بدفع قيمة الحوالة لمصلحة المستفيد المبين في الأمر[8].

أما وسائل الدفع الالكترونية فتعرف بأنها"الوسيلة التي يتم بواسطتها نقل المعلومات التي تتعلق بحسابات الأطراف المعنية بصفقات تجارية الكترونية"[9]، وهي كذلك "الوسائل التي تمكن من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات"، ويمكن تعريفها كذلك بأنها "مجموع الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية وجدت من أجل تبادل المنتجات والخدمات لتوفر عنصر الأمان". وعرفها Bonneau thirry بأنها "كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال"[10].

ويمكن تعريفها كذلك على أنها "مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية البنكية "[11]. و سواء كانت الدعامة المستعملة في ذلك ورقية كالشيك و السند لأمر و السفتجة أو قيدية كالتحويل أو الكترونية كالبطاقات البنكية .

ب- أهمية وسائل الدفع الالكترونية

ولوسائل الدفع الالكترونية أهمية بالغة لأطراف العلاقة التعاقدية، فهي تمنح عدة فوائد و مزايا سواء لحاملها أو للبنك المصدر لها أو حتى للتاجر وعلى المستوى الاقتصادي عموما نذكر البعض منها:

-الشعور بالأمان والخصوصية والسهولة في الاستعمال :فتعتبر وسائل الدفع الالكترونية وسيلة دفع جاهزة توفر على المستهلك حمل النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر ضياعها أو سرقتها ،كما تخول له الايفاء بالتزاماته بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد ،كما تساعد على توفير الوقت من خلال اجراء عمليات الدفع .كما أن الخصوصية في التعامل بوسائل الدفع الالكترونية تأتي من كون هذه الوسائل لا ترتبط في معظمها بشبكات مصرفية أي أنه لا تكتنفها علاقة مصرفية مما يقلل احتمال اطلاع الغير على الصفقات التي يقوم بها المستهلك .[12] كما أن البطاقات لا يمكن تداولها إلا من خلال حاملها الشرعي و عدم قابليتها للانتقال عن طريق التظهير.

أما بالنسبة للتجار فتكمن الأهمية في كون القيمة الالكترونية التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل الى نقود عادية بدون أدنى شك وذلك بضمان المؤسسة التي قامت بإصدارها، فلا مجال للادعاء بعدم كفاية الحساب المصرفي للمستهلك أو عدم وجود ائتمان خاص به ، فالقيمة النقدية استوفتها المؤسسة المصدرة

مسبقا كون وسائل الدفع الالكتروني مختزنة ومسبقة الدفع في أغلبها كما تمكن الاهمية في امكانية استقطاب عملاء جدد وترويج وزيادة مبيعات التجار وتوفير الميزة التنافسية[13].

- توفير النقدية بصورة فورية: فيؤدي هذا النظام إلى تحسين التدفق النقدي و كذا تسريع دورة النقد، فتنامي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية الناتجة عن عولمة الأسواق وتوسع حجم المبادلات التجارية والاستثمارية وتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد بين أطراف متباعدين في المكان، تعتبر مصدرا مربحا من خلال ما يحصل عليه البنك من رسوم العضوية ورسم التجديد والرسم المفروض على السحب النقدي سواء كانت المبالغ مقطوعة أو مجددة بنسبة مئوية من المبلغ المستخدم وكذا فوائد التأخير في السداد وغرامة ضياع البطاقة وغيرها[14].

-سهولة التعامل بهذه الوسائل نتيجة اتساع رقعة المبادلات الاقتصادية التي كانت ولازالت أداة مهمة في تحريك الاقتصاد بسبب تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وارتفاع عدد المتعاملين بالإنترنت المصرفي[15].

ج- خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بجملة من الخصائص المميزة ومنها مايلي:

- **يتميز الدفع الالكتروني بالطابع الدولي**: لكونه وسيلة مقبولة من جميع الدول يستخدم لتسوية المعاملات الالكترونية التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المتعاملين بها في أنحاء دول العالم ،وتكسب حاملها المرونة في الحصول على احتياجاته من سيولة نقدية و سلع و خدمات من مصادر متنوعة في أي مكان من العالم و في أي وقت و بأي عملة،

-**يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد** : وذلك من خلال تسوية الحسابات والمعاملات عبر فضاء الكتروني عبر كل أنحاء العالم ووجود فضاء معلوماتي مفتوح وتبادل المعلومات الالكترونية من خلال وسائل الاتصال، واعطاء أمر بالدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين موقعي العقد[16]،

-**يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية** : وهي وحدات نقدية محفوظة بشكل الكتروني ويتم الوفاء بها الكترونيا، أو هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل[17].

- **العلاقة التعاقدية بين أطراف بطاقات الدفع الالكترونية:** عكس وسائل الدفع التقليدية كالشيك و التحويلات المصرفية، فلا نجد عقد يربط بين البنك و الدائنين، و لكن البنك يقوم بدوره كوكيل عن المدين في الدفع أو الوفاء . أما في حالة البطاقات فإن العلاقة الثلاثية تهدف إلى قيام أحد الأطراف بالوفاء بدلا من تسخيره في الوفاء نيابة عن طرف آخر و بوجه خاص تهدف إلى قيام مصدر البطاقة بالوفاء للتاجر بقيمة المشتريات التي نفذها حامل البطاقة، و هذا ما يميز البطاقات عن غيرها من وسائل الدفع الأخرى فهي من طبيعة مختلفة و لا تدخل تحت أي نوع من وسائل الدفع التقليدية[18].

- **تتطلب عملية الدفع توفير أجهزة خاصة:** يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات شبكة خاصة ويقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة، وشبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة .ويتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين[19] :

- إما من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض ،بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة .

-من خلال نقود مخصصة مسبقا لهذا الهدف والدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود وكافة المعاملات الأخرى يتم تسويتها بهذه الطريقة حيث يكون الثمن مدفوع فيها مسبقا .

ثانيا - أنواع وسائل الدفع الالكترونية

تم استحداث وسائل الدفع الالكترونية تماشيا مع تطور الانترنت وبروز العولمة المصرفية وملاءمة طبيعتها ومتطلباتها على مستوى البنوك، و تتمثل في بطاقات الائتمان والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية والمحفظة الالكترونية والتي تعد من أكثر وسائل الدفع الالكترونية تداولا لتوفر عنصري الأمان والبساطة التي تتيحها[20].

1- **بطاقات الائتمان:** وتعد أهم أداة نقدية تضمن تطوير الوظيفة النقدية في الجزائر ، وتسمى كذلك بطاقة الدفع البلاستيكية أو البطاقات الدائنة أو بطاقات الوفاء . وكان لها الفضل في ظهور أنواع جديدة من وسائل الدفع الالكتروني والمتمثلة في البطاقة الذكية والنقود الرقمية ومحافظ النقود الالكترونية[21]. فتتمثل بطاقة الائتمان "بمستند يقدمه مصدره لشخص معين يمكن هذا الأخير من شراء السلع والخدمات بحيث يعود البائع على مصدر المستند ليستوفي منه الثمن كما يمكن استخدام بطاقة الائتمان بسحب النقود من البنوك ". فهي مستند يعطيه مصدره لشخص معين بناءا على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع ومنها ما يمكن من سحب النقود من البنوك .

ويطلق على التسوية بين البنك والأطراف اسم نظام الدفع الالكتروني والذي تقوم بتقييده الهيئات المصدرة للبطاقات. وتحتوي على ثلاثة أطراف أساسية[22] وهي :

-**مصدر البطاقة:** وهي البنك أو المؤسسة المالية المرخص لها إصدار البطاقات ومتعاقدة مع المركز العالمي للبطاقات والدخول في عضوية إصدارها، و له التعاقد مع عملاءه للتعامل بهذه البطاقات ومتابعة حسابات حملة البطاقات وإصدار كشف حساب البطاقة لهم . تصدر بطاقات الائتمان من المصارف المنتشرة عبر العالم حيث يتعاقد مع المركز العالمي للبطاقة للاشتراك في عضوية إصدارها ثم الاتفاق مع التجار المحليين لقبول البيع بموجب هذه البطاقة .

-**حامل البطاقة:** وهم الأفراد الذين يوافق البنك على طلبهم بالحصول على البطاقة، وهو الشخص المصرح له استخدام البطاقة من البنوك ملتزما بأحكام وشروط مصدر البطاقة ،ويكون له بطاقة مطبوعة باسمه وموقعة بتوقيعه ولديه الرقم السري الخاص به والحصول على كشف حساب خاص بعملياته.

-**التاجر أو المؤسسات أو الشركات:** التي تم الاتفاق معها على قبول البيع لحامل البطاقة ثم الرجوع على المصدر بالثمن المستحق، ولبطاقة الائتمان عدة أنواع بالرغم من أنها ذات طبيعة وشكل واحد وهي :بطاقة الخصم أو القيد المباشر أو الفوري وبطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهري أو القيد الآجل أو بطاقة الدين وكذا بطاقة الائتمان القرضية أو التسديد بالأقساط، كما يمكن تقسيمها حسب المزايا التي تمنح لحاملها وتقسم إلى بطاقات عادية أو فضية وبطاقات ذهبية .

2- النقود الالكترونية: حيث شهدت الصناعة المصرفية استخدام النقود الالكترونية أو الرقمية والمحافظ الالكترونية والتي تعد أيضا من وسائل الدفع الالكترونية ، وسعت البنوك إلى استغلالها في تسوية المعاملات المصرفية الالكترونية .وتعرف النقود الكترونية بأنها عبارة عن "قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني مخزنة على وسيلة الكترونية في شكل أرقام رمزية ذات قيم معينة ومختلفة وهي قائمة على مبدأ الدفع المسبق أي مقابل وديعة ويتم استخدامها في دفع قيمة مشتريات على شبكة الانترنت". فالطبيعة الدولية للتجارة الالكترونية توجب على المتعاملين إيجاد لغة نقدية موحدة، وهذا ما ذهب إليه الاتحاد الأوروبي في إيجاد ما يسمى النقود الالكترونية . وهي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي و تستعمل كأداة للدفع إلكترونياً ،و خلافاً للنقود القانونية فهي عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي[23]. ويتميز النقد الالكتروني عن سائر أدوات الدفع الالكترونية بعدة مزايا أهمها[24].

-احتفاظه بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي .

- تسريع عمليات الدفع حيث تجرى التعاملات المالية، ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة الى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية.

-يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكة عامة كشبكة الإنترنت أو شبكة الاتصال اللاسلكية فلا يخضع للحدود حيث يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا السياسية.

-يتناسب مع التعاملات النقدية القليلة القيمة مع قابليته للانقسام، ولكونه متاحا بأصغر وحدات النقد الممكنة تسير لإجراء المعاملات محدودة القيمة .

- سهولة وبساطة استخدامه فهو يسهل التعاملات المصرفية ويغني عن ملئ الاستمارات وإجراءات الاستعمالات المصرفية عبر الهاتف وسرعة عملية الدفع بحيث تجرى التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى وساطة وعدم خضوعها للحدود.

- تشجيع عمليات الدفع الآمنة، فتستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة ،كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية مما يجعل دفع النقود الإلكترونية أكثر أمانا[25].

3-الحافظة الالكترونية : وهي عبارة عن أدوات وأجزاء صلبة أو برامج قيمة مختزنة ويمكن تحميلها بقيمة محددة وتكون في شكل حاسب آلي صغير محمول بمصدر تغذية داخلي أو في شكل بطاقة ذكية، ويمكن تحميل

النقود الالكترونية داخل الحوافظ المركزية وتستعمل للدفع عند أطراف نقد البيع وعبر الأسواق الالكترونية أو عبر شبكة الانترنت وحتى في الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني. فتقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، و تخزن على القرص الثابت في موقع العمل، و هذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، و معظم الحقائب الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان.

4- الشيك الالكتروني: يمكن تعريف الشيك الالكتروني على أنه عبارة عن" بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن وتتضمن هذه البيانات التي تحتويها الشيك الالكتروني من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه بموجب رموز خاصة " . وهو "رسالة موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت "[26].

ويتم التأكد من صحة الشيك الكترونيا كونه يتضمن ملفا الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك و جهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى معلومات أخرى كتاريخ صرف الشيك والمستفيد منه ورقم حساب المحمول إليه. وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك أي حامله ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الصك حامله ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا . ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه[27].

المحور الثاني

مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر

سنتعرض إلى أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وسائل الدفع الالكترونية وأهم والعراقيل التي تعترضها.

أولا - العوامل المساعدة على ظهوروسائل الدفع الالكترونية

ساعد على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي والمطور إلى الشكل الالكتروني الحديث مع حفاظها على نفس الوظيفة، ولكن بشكل يتلاءم مع التطورات التكنولوجية وعصر الرقمنة جملة من العوامل نذكر منها:

1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية و عدم ملاءمتها للمعاملات المصرفية الالكترونية: حيث أن وسائل الدفع التقليدية ساهمت في القضاء على الكثير من المخاطر المتمثلة في حيازة النقود وما ينجم عنها من مشاكل كالسرقة أو الضياع وعبء حملها ،وأصبحت بديلة عن النقود وسهلت العديد من المعاملات التجارية، ناهيك عن الإحساس بالأمان والطمأنينة في التعامل بها . إلا أنها أصبحت غير متلاءمة لكونها تستوجب الحضور الشخصي للمتعاملين بها وهذا يعرقل الكثير من المعاملات التي لا تحتاج إلى تأخير وما يترتب عليه من زيادة تكاليف المدفوعات في اقتناء المنتجات أو السلع أو الخدمات وانعدام الأمان [28]

2-ظهور شبكة الانترنت واستخدامها في الخدمات المصرفية:. فيعتبر العصر الحالي عصر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بحكم تدخله وتأثيره الواضح على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والقانونية والثقافية، وصاحب ذلك انتقال مركز القيمة الاقتصادية من الثروة المادية إلى الثروة المعرفية كأحد عوامل التنمية في العصر الحديث. فالتطور المذهل في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى تحديث حجم واتجاهات التجارة الدولية إلى الشكل الالكتروني[29]، وأصبحت هناك ضرورة ملحة لتطبيق التقنيات الحديثة في البنوك من أجل التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء، وتخفيض التكلفة الحقيقية لعملية المدفوعات وضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان وما يصاحبها من محاباة وديموقراطية في تسيير المعاملات التجارية[30]، وسعت البنوك إلى التكيف مع المستجدات المصرفية الالكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة .

3-الانفتاح نحو التجارة الالكترونية: فمن بين العوامل المساعدة على انتشار وسائل الدفع الالكترونية هو استخدام شبكة الانترنت في التسويق والمعاملات التجارية وعبر المبادلات الالكترونية ،وميدان النشاط التجاري الالكتروني جعلها متاحة على مستوى أنحاء العالم ،واعتبارها البيئة الملاءمة لنمو وسائل الدفع الالكترونية، وبالتالي تطورها ونجاحها وازدياد عدد مستخدميها فالزبون يستطيع القيام بكافة أعماله الخاصة عن بعد .

4-**توسع نشاط المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات** :وهي مؤسسات عالمية في مجال المدفوعات وتمتلك العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها، وتعتبر مؤسسات عالمية رائدة في تسويق وإنتاج هذه الوسائل على مستوى العالم ، وتتولى منح التراخيص بإصدارها للبنوك ومن بينها على سبيل المثال بطاقة فيزا العالمية وتعد أكبر نظام دفع في العالم ومقرها بالولايات المتحدة وماستر كارد العالمية وغيرها من البطاقات المعروفة على مستوى العالم .

ثانيا - تحديات استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

-1 القصور التشريعي: فمن أهم التحديات القانونية التي تواجه تطور وسائل الدفع الالكترونية هي التحديات القانونية المتمثلة في نقص النصوص والتشريعات المتعلقة بالتعاملات الالكترونية، وتتمثل في النصوص القانونية المنظمة بطريقة دقيقة وواضحة[31]، وما يندرج في عداد التحديات القانونية مدى القوة الثبوتية للمستندات الالكترونية وما اذا كانت مساوية من الوجهة القانونية للقوة الثبوتية للمستندات المادية فضلا عن مشكلة التوقيعات الالكترونية ومدى امكانية اختراقها من قبل الجماعات المتخصصة بسرقة الرقم الشخصي والرقم السري ،الامر لذي يدفع بعض العملاء الى الاعراض والاحجام عن استخدام تلك التقنية على الرغم من تكلفتها المتدنية بالمقارنة مع الخدمات التقليدية وهذا التحدي فرض على المشرع الجزائري على غرار التشريعات الى اصدار قانون خاص سنة 2015 يتعلق التوقيع الإلكتروني[63] والذي يبقى قليل مقارنة بأهمية العملية .

2- **استفحال الجرائم الالكترونية:** تعتبر الجرائم الالكترونية (جرائم الانترنت) هي النوع الشائع في الوقت الحالي، إذ أنها تتمتع بالكثير من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها، فالتقدم الالكتروني أدى الى ظهور أساليب جديدة للإجرام ،و قد كان لظهور وسائل الدفع الالكترونية عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم. و يمكن تعريفها بأنها "الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية و التي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي

عن طريق شبكة الانترنت و بواسطة شخص على دراية فائقة بهما . عرف تزايد حجم التعامل بوسائل الدفع الالكتروني نمو مطرد للجرائم المصاحبة لاستخدامها بطريقة غير مشروعة، و خسائر فادحة سيما تزوير تلك البطاقات أو سرقتها أو استخدامها غير المشروع عن طريق نسخها وتقليدها، أو محاولة تعديل البيانات المسجلة عليها من أجل الاحتيال على أموال الغير بطريق التعسف والاحتيال يترتب عليه استخدام هذه الوسائل استخداما غير مشروع،وانتشار ظاهرة القرصنة المتنامية من خلال عصابات ومافيات دولية متخصصة بالاعتداء على البيانات والمعلومات سواء كانت شخصية متصلة بحياة الفرد أم كانت بيانات اقتصادية كالبيانات المالية وتتضمن معلومات عن الأنشطة الاقتصادية[32] الأمر الذي يتطلب مواجهة قانونية

سعت الجزائر الى توفير حماية جزائية للأنظمة المعلوماتية وأساليب المعالجة الالية للمعطيات وذلك من خلال تعديل القانون 15/04 المتضمن قانون العقوبات تحت عنوان "المساس بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات" وذلك في المواد 394 مكرر الى 394 مكرر 7 ، فقد تضمن القسم الخاص من قانون العقوبات 15/04 في المواد 394مكرر إلى 394 مكرر 07 القسم السابع على المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات سواء للشخص الطبيعي أو للشخص المعنوي . فعاقب المشرع على كل تخريب لمحتويات نظام المعالجة الآلية للمعطيات أو إعاقة تشغيله ، وتخريب الحماية الفنية للمعطيات التي تتمثل في الإجراء الوقائي للمحافظة على خصوصية البيانات المتناقلة عبر الشبكات وبالأخص عبر الانترنت والوصول إلى سرية الرسائل الالكترونية والبيانات المتناقلة ولابد من التعرض للاعتداءات الواردة على المعلوماتية .

خاتمة

يثير استخدام وسائل الدفع الالكترونية العديد من الاشكاليات والمخاطر يمكن أن تنتج عن استخدامها ، وتتمثل في مخاطر أمنية وتتعلق بالاستعمال غير المشروع وعمليات السطو والاحتيال الواقعة عليها والقرصنة الالكترونية ،و العديد من الثغرات القانونية تتعلق بقصور النص القانوني الذي من الضروري أن يكون دقيق الدلالة والتطبيق وعدم قدرة القانون الجزائري على مسايرة ما يشهده التطور المعلوماتي المتسارع.

كما يلاحظ تخوف وتردد المتعامل الجزائري وخاصة المستهلك في استعمال وسائل الدفع الالكترونية وعدم الثقة في التعامل الالكتروني، وذلك راجع الى انعدام الوعي المصرفي والدراية بأهميتها في خدمة المجتمع والاقتصاد ككل مما يقف عقبة أمام التعامل بها على المستوى الوطني ، بالرغم من تبني الجزائر للدفع الالكتروني مند سنوات وانضمامها الى اتفاقيات عربية لعل أهمها المتعلقة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 252/14 .

وعليه نقدم بعض التوصيات :

-من الجاد اليوم العمل على ايجاد حلول فعالة وسريعة، و مراعاة جملة من الأسس والمبادئ الموحدة في ادارة المخاطر بهدف حماية استعمال وسائل الدفع الالكتروني وتتمثل أساسا في اعتماد تقنيات التشفير الخاصة بالتوقيع الالكتروني .

-ضرورة أن يتدخل المشرع الجزائري لوضع نصوص تشريعية بشأن البطاقات المصرفية، التي مازالت تخضع للقواعد العامة المطبقة على النقود كوسيلة للوفاء، و كذلك القواعد العامة في النظام المصرفي و

القواعد العامة في العقود، و هذا عكس السفتجة و الشيك على سبيل المثال التي تميزت بتدخل المشرع الذي نظمها بنصوص قانونية آمرة من الصعب مخالفتها و بذلك فان غياب نصوص تشريعية لتنظيم البطاقات البنكية سيعرضها للكثير من المشاكل القانونية و هو ما بدأت بالفعل تشهده الساحة المصرفية بخصوص هذه الوسائل حديثة النشأة.

-وضع نصوص في قانون العقوبات وخاصة فيما يخص "بجريمة الاحتيال المصرفي" و"تجريم اساءة استخدام بطاقة الائتمان الالكترونية"، وتوفير الحماية الجنائية بسن نصوص قانونية واضحة الدلالة لاستعمال وسائل الدفع الالكتروني والمتعاملين بها عبر الانترنت من حيث سلامة البيانات وصحة التوثيق وتأمين عملية السداد والدفع .

الهوامش

[1]- عيدوني كافية و بن حجوبة حميد ، الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها واقع وأفاق ،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، العدد الثاني ، جامعة عباس الغرور ،خنشلة ، ديسمبر 2017، ص 01.

[2]- هشام عبد السيد الصافي ،القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع ،جامعة محمد محمد بوضياف ،مسيلة، مارس 2018 ،ص 09.

[3]- أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ، لبنان ،2008،ص 05.

[4]- حوالف عبد الصمد ،النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر دراسة مقارنة ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2016، ص 29

[5]- لبزة هشام محمد الهادي ضيف الله ،واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ، العدد 24 ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ،ديسمبر 2017 ،ص 278.

[6]- عشور عبد الكريم ،دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ، مذكرة ماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية جامعة منتوري قسنطينة ،2009- 2010 ،ص 02.

[7]- أحمد سفر ،مرجع سابق، ص 07.

[8]- الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض ،ج ر عدد 52 الصادرة في 2003/08/27 المعدل والمتمم .

[9]- عبد الرحيم وهيبة ،احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، ص 18 .

[10]- وثيقة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الفريق العامل المعني بالتجارة الالكترونية ،الجوانب القانونية من التجارة الالكترونية، الدورة 38 نيويورك من 12 إلى 13 مارس 2001 ،ص 03

[11]- طاهر لطرش، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2001 ،ص 31 .

[12]- حوالف عبد الصمد، مرجع سابق ،ص 37.

[13]- كتابي بن عيسى وهواري عامر ،مدى ادراك مستخدمي الانترنت بالجزائر لأهمية التعامل بوسائل الدفع الالكترونية دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الانترنت بالجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة ،26-27 أفريل 2011، ص 04.

[14]- حوالف عبد الصمد، مرجع سابق، ص 30

[15]- بودلال علي ،اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،العدد الرابع، 2018

[16]- حوالف عبد الصمد، مرجع سابق، ص 65.

[17]- نفس المرجع ، ص 65.

[18]- أحمد سفر، مرجع سابق ، ص 183.

[19]- رحيم حسين ،مرجع سابق ،ص 156.

[20]- رحيم حسين ،مرجع سابق ،ص 156.

[21]- حوالف عبد الصمد ، مرجع سابق، ص 73.

[22]- شفيقة ضويفي ،مرجع سابق ،ص 25.

[23]- لبزة هشام محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق ،ص 280.

[24]- نعيمة مولفرعة ،إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية ،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ،مركز تيارت ،العدد 06.

[25]- عبد الرحيم وهيبة ،مرجع سابق ، ص 26.

[26]- حوالف عبد الصمد، مرجع سابق، ص 76

[27]- جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص 22

[28]- نفس المرجع، ص 22

[29]- جلال عايد الشورة،مرجع سابق، ص 22

[30]- أحمد سفر،مرجع سابق، ص 77

[31]- جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص 26

[32]- حوالف عبد الصمد،مرجع سابق ص 174